

20 June 2016

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٦٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الجمعة، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد هينك كور فان دير كواست (هولندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-14341(A)



* 1 5 1 4 3 4 1 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٦٥ لمؤتمر نزع السلاح. وقد عممت الأمانة، بناء على طلبي، الرسائل التي تبادلتها مع سفير سري لانكا فيما يتعلق بتغيير موعد الجلسة غير الرسمية الثانية بشأن البند ٤ من جدول الأعمال، وضمانات الأمن السلبية المدرجة في الجدول الزمني للأنشطة المعتمد بوصفه الوثيقة CD/2021. فهل يود سفير سري لانكا أن يأخذ الكلمة في هذا الشأن، أم تريد، سيادة السفير، المضي قدماً انطلاقاً من هذا الأساس؟

السيد أرياسينها (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود فقط توضيح الأساس المنطقي لطلبنا الذي جاء عقب اجتماع عقدته مع السفارة هيغي، ممثلة نيوزيلندا، وبعد المواعيد النهائية التي حددتها لتقديم مشروع التقرير، ورأينا أنه في حالة ما استطعنا أن ننهي الجلسة المقررة يومي الخميس والجمعة المقبلين، فإن ذلك سيوفر لنا أسبوعاً من الزمن، ويجتنبنا الإسراع بإفائها ما بين يومي ٣ و ٧ من الشهر القادم، وهو ما سيتيح فرصة النظر في المسائل بشكل أعمق، ولهذا السبب نعتقد أنه بإمكاننا، في حال موافقة الدول الأعضاء، عقد جلستين متعاقبتين بشأن الموضوع. ولكنني أترك لكم البت في هذا الأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سعادة السفير على هذا التوضيح. وأود الآن معرفة ما إذا كان هناك أي اعتراض على عقد جلسات غير رسمية بشأن البند ٤ من الجدول الزمني للأنشطة يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس. لا أرى أي اعتراض، إذن تقرّر ذلك.

وقد طلبت أيضاً إلى الأمانة أن تعمم بريداً إلكترونياً يبيّن بالتفصيل الاقتراح المطروح للمناقشة هذا اليوم. وكما تعلمون، فإن الهدف الرئيسي الذي تنشده رئاسة هولندا لمؤتمر نزع السلاح هو السعي الدؤوب إلى تخصيص مجال أكبر للمناقشات غير الرسمية من أجل إيجاد أرضية مشتركة تتيح المضي بأعمال المؤتمر قدماً. وقد قدم ممثلو الوفود والخبراء، في الجلسات الرسمية وغير الرسمية التي عقدت خلال فترة رئاستنا، العديد من الاقتراحات بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بأعمال المؤتمر. وعلى سبيل المثال، فقد رأينا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة يتم التفاوض عليها، أن باستطاعة المؤتمر، في المقام الأول، أن ينظر في إمكانية وضع عناصر للمعاهدات ينبغي التفاوض عليها مستقبلاً. ومن الأمثلة على ذلك القضايا المتعلقة بالشفافية أو التحقق. وينظر المؤتمر في المقام الثاني في قرارات اللجنة الأولى التي تتضمن الإجراءات التي يجب أن يتخذها المؤتمر أو الإجراءات ذات الصلة بالمؤتمر. ويتمثل الاقتراح الثالث في النظر في التفاوض على وضع تدابير ملزمة سياسياً - وقد ناقشنا من قبل هذا الموضوع. ورابعاً، يمكن للمؤتمر، على النحو المقترح في تقرير الفريق العامل غير الرسمي، أن يواصل، إذا ما اتفق على ذلك، النظر في إجراء مداولات منظمة ومتعمقة ومحددة للغاية وتخصيص الوقت اللازم لبنود جدول الأعمال بما في ذلك عن طريق مشاركة خبراء علميين وتقنيين بشأن مواضيع محددة لتحسين التفاهم والتوصل إلى أرضية مشتركة مفيدة للمفاوضات المستقبلية التي يمكن أن يجريها مؤتمر نزع السلاح.

وقد قُدمت العديد من الاقتراحات الأخرى، ولما كانت هذه الجلسة هي آخر الجلسات المعقودة خلال فترة تولينا الرئاسة (وأنا أعلم أن البعض منكم سعيّد بذلك)، فإنني أود مناقشة الاقتراحات المتعلقة بإيجاد سبيل ممكن للمضي قدماً، فنعالج مثلاً النقاط المقترحة أعلاه. ولكننا أيضاً نرحب، بطبيعة الحال، بإسهاماتكم. وأفترح، بناءً على طلبات قدمتها وفود مختلفة، بأن نعقد في البداية جلسة رسمية تتلوها بعد ذلك جلسات غير رسمية. لكنني أبدأ هذا اليوم بإعطاء الكلمة لسفير إندونيسيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ ٢١.

السيد ويوو (إندونيسيا) *(تكلم بالإنكليزية):* يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم مجموعة الـ ٢١. وتود المجموعة أن تهنئكم في البداية، سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وفي هذا السياق، فإن أولى أولوياتها على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هي نزع السلاح النووي. وتعرب المجموعة من جديد عن قلقها العميق إزاء ما يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها من خطر على بقاء البشرية. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر استعمالها وانتشارها قائماً.

وتعرب المجموعة من جديد عن موقفها الذي أبدته في البيانات التي سبق أن قدمتها إلى مؤتمر نزع السلاح وتشير إلى الوثائق الختامية الصادرة عن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح، وإلى القرار الأول الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦، والمعتمد بالإجماع، والذي دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

ويشير أعضاء المجموعة من حركة عدم الانحياز إلى إعلان مؤتمر قمة طهران المعقود في عام ٢٠١٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر عدم الانحياز، وإلى إعلان الاجتماع الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر العاصمة يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

علاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى أن هناك التزاماً قائماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة بدعمها القوي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٣/٦٩ المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".

وأعاد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ أيضاً تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام، وهو إعلان صدر بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي

عُقد في هافانا بكوبا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد أعلنت البلدان الأعضاء في هذه الجماعة وعددها ٣٣ بلداً تعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية ومن ثم الإسهام في نزع السلاح بصورة عامة وكاملة وتدعيم الثقة فيما بين الدول. وأكدت جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مرة أخرى التزامها الدائم بمواصلة العمل على أن تظل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام وأن يجري تعزيزها بهذه الصفة، وبالتالي الإسهام في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي.

وفي حين تلاحظ المجموعة الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، تعرب من جديد عن قلقها العميق إزاء بطء التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي، وعدم إحراز هذه الدول لأي تقدم نحو تحقيق هدف التخلص الكامل من ترساناتها النووية. وتؤكد المجموعة أهمية التنفيذ الفعال للتدابير الملموسة المفضية إلى عالم دون أسلحة نووية. ويتطلب ذلك تحديد الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي من أجل إحراز تقدم متسارع في نزع السلاح النووي. ونأمل أن تغتنم جميع الدول كل الفرص المتاحة لتحقيق هذه الغاية.

وترحب المجموعة بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وبنائج هذا الاجتماع، وتؤكد من جديد قرار الجمعية ذا الصلة ٣٢/٦٨ القاضي بمتابعة هذا الاجتماع. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، بوجه حق، في مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي، فإن "الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي قد برهن على أن هذه القضية ما زالت تشكل إحدى الأولويات الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا الاتجاه، تؤيد مجموعة الـ ٢١ تمام التأييد أهداف هذا القرار، لا سيما دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح بالبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، وخاصة إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها. وفي هذا السياق، تشير المجموعة إلى ورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/1999. وترحب المجموعة أيضاً بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، بغية استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

وتؤكد المجموعة من جديد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتخطط علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة بمهمة وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم دون أسلحة نووية والحفاظ عليه، وهي تأمل أن يسهم التقرير في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على

تدميرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحّب المجموعة بقرار الجمعية العامة ٤١/٦٩ الذي يعترف بأن الفريق العامل المفتوح العضوية يُجري مناقشات تنسم بالصراحة والإيجابية والشفافية والتفاعل من أجل معالجة القضايا المختلفة المتصلة بنزع السلاح النووي.

وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما سيتسبب فيه أي تفجير لأسلحة نووية من قتل وتدمير فوريين وعشوائيين وهائلين وما ينجم عنه من عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما يعرّض للخطر حياة الأجيال الحالية والقادمة. وفي هذا الصدد، ترى المجموعة أن الإدراك الكامل للعواقب الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية يجب أن يكون هو الأساس الذي تقوم عليه جميع النُهُج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وذلك عن طريق عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

وتتفق المجموعة مع الأمين العام للأمم المتحدة على وجود فهم متزايد للعواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على أي استعمال للأسلحة النووية، وترحّب في هذا الصدد باستضافة مؤتمرات عُقدت بشأن هذا الموضوع في أوصلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي مكسيكو يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالروح التي اتسمت بها الاستنتاجات التي توصلت إليها المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، إلى جانب التعهدات والبيانات الوطنية التي صدرت عن العديد من الدول أثناء مؤتمر فيينا ومنذ انعقاده بهدف ضمان إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي عن طريق التفاوض على تدابير فعالة ملزمة قانوناً، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وتطالب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتنفيذ تعهداتها الذي لا لبس فيه بالإزالة التامة لترساناتها النووية تمهيداً لنزع السلاح النووي، وهو ما التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. ونظراً إلى العواقب الإنسانية الكارثية والأخطار غير المقبولة المرتبطة بتفجير سلاح نووي، ستسعى دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة في الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها.

وتشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، وتؤكد الحاجة الملحة إلى الشروع، بلا تأخير، في مفاوضات بهذا الشأن في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية بالكامل، بما يشمل اتفاقية لحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها واستعمالها وتدمير تلك الأسلحة، بما يفرضي إلى إزالة الأسلحة النووية بصورة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، وذلك في إطار زمني محدد.

وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق والارجعة ينبغي أن تطبق على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران مترابطان جوهرياً ويعزز كل منهما الآخر.

وتشدد المجموعة على أن التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بجميع جوانبه، ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة عناصر يكمل بعضها بعضاً، وينبغي تنفيذها بصورة متزامنة، حيثما أمكن ذلك، تعزيزاً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتؤكد المجموعة من جديد أن إزالة الأسلحة النووية بالكامل هي الضمان المطلق الوحيد بعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وفي انتظار التمكن من إزالة تلك الأسلحة بالكامل، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق سريع بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من خطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وتطالب المجموعة أيضاً بالبدء في إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٩/٦٩.

وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء نظريات الدفاع الاستراتيجي التي تتبناها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الدول التي تضع مبررات لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وعليه، ثمة في هذا الصدد حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الاستراتيجية والسياسات الأمنية بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر العودة إلى استعمال تلك الأسلحة في يوم من الأيام ولتيسير عملية إزالتها. وتذكر المجموعة في هذا الصدد بدعمها القوي لمقاصد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/٦٩ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والمعنون "تخفيض الخطر النووي"، وكذلك قرارها ٤٢/٦٩ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية".

وتشدد المجموعة على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما يفترض، في جملة أمور، أن يساهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة من جديد أن بلوغ أهداف المعاهدة بالكامل سيتطلب التزاماً مستمراً من جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة من جديد ما للدبلوماسية المتعددة الأطراف من وجهة مطلقة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تمسكها بتشجيع النهج المتعدد الأطراف باعتباره مبدأ المفاوضات الأساسي في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة بقوة أهداف قرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤/٦٩ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

وتعرب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن استيائها وقلقها العميق لأن ثلاث دول أطراف، منها دولتان تتحملان مسؤولية خاصة بصفتها وديعتين للمعاهدة وراعتين للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها، عطلت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعني باستعراض المعاهدة، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على نحو ما ورد في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وهذا التعطيل من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية برمته. وتؤكد دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لا يزال يشكل الأساس لإنشاء تلك المنطقة وأن قرار عام ١٩٩٥ يبقى صالحاً إلى حين تنفيذه تنفيذاً كاملاً. وتعرب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً عن قلقها البالغ إزاء نقص تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتؤكد من جديد أن الدول الراعية للقرار يجب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً دون المزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقها البالغ لأن استمرار نقص تنفيذ القرار ١٩٩٥، بما يخالف المقررات المعتمدة في المؤتمرات ذات الصلة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعنية باستعراض المعاهدة، يضعف مصداقية المعاهدة ويقوض التوازن الهش بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الحاجة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون المزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتود المجموعة أيضاً أن تؤكد من جديد حق كل دولة الثابت في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية بلا تمييز.

وتؤكد المجموعة من جديد استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في عمل المؤتمر، وتود في هذا الصدد الإشارة إلى محتويات الوثائق CD/36/Rev.1، و CD/116، و CD/341، و CD/819،

وCD/1388، وCD/1462، وCD/1570، وCD/1571، وCD/1923، وCD/1938، وCD/1959، وCD/1999 التي قدمتها المجموعة لهذا الغرض.

وتخطط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية المتعلقة بنزع السلاح التي دارت في مؤتمر نزع السلاح المعقود في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ في إطار الجدول الزمني لأنشطة دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978.

ونظراً إلى التزام المجموعة القوي بنزع السلاح النووي وبناء عالم دون أسلحة نووية، تعيد مجموعة الـ ٢١ طرح الخطوات الملموسة التالية:

أولاً، إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية المطلق بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ثانياً، إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية.

ثالثاً، اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إلغاء حالة التأهب النووي وخفض الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية.

رابعاً، التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من خطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

خامساً، التفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

سادساً، التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداثها وإنتاجها تكديسها واستعمالها، وتدمير تلك الأسلحة، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

وختاماً، ترحب مجموعة الـ ٢١ بارتياح بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ اليوم الدولي الأول للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، المكرس لتحقيق هذا الهدف، بوسائل منها توعية الناس وتثقيفهم بما تشكله الأسلحة النووية من خطر يهدد البشرية وبضرورة إزالتها نهائياً، من أجل حشد الجهود الدولية في سبيل بلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إندونيسيا عن مجموعة الـ ٢١. والباب مفتوح أمام الراغبين في أخذ الكلمة، وهناك ميانمار على قائمة الراغبين في الحديث. فلكم الكلمة سعادة السفير.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن يعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به على التّو الممثل الدائم لإندونيسيا باسم مجموعة الـ ٢١ بشأن نزع السلاح النووي. واسمحوا لي، سيادة الرئيس، بأن أعرب عن شكري لكم ولوفدكم على ما أنجزتم خلال فترة رئاستكم. ومن منظور وفد بلدي، فإن رئاستكم قد كللت بالنجاح من نواحي

التواصل والتنسيق والتفاني والتركيز والرؤية. فلقد قدمتم الكثير، وساهمتم بشكل كبير في جميع هذه المجالات. ومن ثم، فإنني أشكركم مرة أخرى، وأعرب لكم، بطبيعة الحال، عن تهنيتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ميانمار ولا سيما على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، واسمحوا لي أن أقول من جهتي إنه لمن دواعي سروري العمل معكم أيضاً في إطار مجموعة الرؤساء الستة. وهل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة؟ هناك الولايات المتحدة. تفضلوا سيدي، لكم الكلمة.

السيد باك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، باسم وفد بلادي، أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكركم على قيادتكم وعلى الجهود التي بذلتموها خلال الرئاسة الهولندية. وأعتقد أن وفد بلدي قد رأى أن المناقشات الإضافية المنظمة وغير الرسمية كانت مفيدة للغاية في دفع عجلة عملنا إلى الأمام. ولم أكن أنوي أخذ الكلمة هذا الصباح، ولكنني كنت أود الرد على بعض ما ورد في البيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٢١، ولا سيما فيما يتعلق بتقييمهما للجزء المتعلق بجدول أعمال نزع السلاح، وأعني بذلك على وجه التحديد نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نشاطر العديد من الدول الأعضاء خيبة أملها التي نجمت عن انتهاء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون التوصل إلى اتفاق، وتحديدًا دون تحديد نهج قائم على توافق الآراء من أجل عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا يعود ذلك إلى عدم بذل الولايات المتحدة وغيرها من الدول جهوداً مكثفة في هذا الشأن. ولا يمكن لهذه المناطق أن تكون نموذجاً ناجحاً إلا إذا استندت إلى ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة. فهذا هو المبدأ الذي اعتمدته هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. ولا تمثل التدابير القسرية وسيلة ناجعة لتحقيق هذا الهدف.

ولا تزال الولايات المتحدة ثابتة في دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولتحقيق السلام والأمن في عالم دون أسلحة نووية، وعلى الرغم من عدم التوصل إلى نتيجة متفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الأخير، فنحن نعتقد أنه قد تسنى إحراز تقدم كبير للمضي قدماً بالنقاش الدائر بشأن كل ركن من الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، وهي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على بيانكم وكلماتكم الرقيقة. هل هناك وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ أمامي نيوزيلندا. الكلمة لك، سيدي.

السيدة هيجي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه إليكم بجزيل الشكر، وأتوجه بالشكر في المقام الأول إلى منسق مجموعة الـ ٢١، السفير تريونو ويويو. أشكركم على البيان الذي أدليتم به. وموضوع ملاحظاتي أقل عمقاً مما جاء في بيانكم، وبالطبع، فإن وفد نيوزيلندا

يتفق كلياً مع الكثير مما ورد في البيان. ولكن هذه فرصة لي لأشكر سلفكم ممثل نيوزيلندا الذي اضطلع بدور الرئاسة ولأشكر، بوجه أعم، جميع أعضاء مجموعة الرؤساء الستة، وهم زملاؤنا الخمسة الذين تولوا الرئاسة قبل نيوزيلندا.

وتتسلم نيوزيلندا الرئاسة يوم الاثنين المقبل. وغني عن القول أننا نتطلع إلى ذلك أشد التطلع. والعبارة التي تتبادر إلى ذهني هي عبارة حفظتها في دروس اللاتينية التي كنت ألقاها في المدرسة الثانوية وكان يرددها المصارعون لدى توجههم إلى الكولوسيوم. وهي تعني تقريباً "نحن المقبلون على الموت، نحبيكم". وبطبيعة الحال، فإن دورنا المقبل المتمثل في صياغة واعتماد تقرير المؤتمر لا يعادل، بالطبع، دور المصارع والداخل إلى حلبة الكولوسيوم، لأننا مدعومون من جميع الوفود الحاضرة هنا. ونشكر مسبقاً جميع الوفود الحاضرة على ما قدمته من مساعدة لنيوزيلندا لإنجاح مهمتنا بوصفنا آخر الرؤساء لهذه السنة. ولكن اسمحو لي، في هذه المرحلة، أن أشيد بزميلي هينك كور فان دير كواست. أشكركم جزيل الشكر سعادة السفير على الجهود التي بذلتوها كرئيس، وأشكر أيضاً الرؤساء الأربعة الذين سبقوك. شكراً جزيلاً هينك كور، ونحن نعتمد، بالطبع، على كامل مساعدتكم لنا لاعتماد التقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر على كلماتك الرقيقة وأشكر أيضاً للشجاعة التي أبديتها هنا، ونتمنى لكم، بالطبع، التوفيق في هذه المهمة المثقلة بالأعباء. وقد طلب الكلمة الآن السفير فارما من الهند. إليكم الكلمة سعادة السفير.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أيضاً أن ننضم إلى زملائنا الآخرين في توجيه الشكر لكم وقد وصلتم إلى المحطة النهائية من رئاستكم. وقد سررنا كثيراً بعناصر النشاط والطاقة التي استطعتم ضخها في أعمال المؤتمر، ونود أن نشكركم ونشكر وفد بلدكم على قيادة هذه العملية. وننتهز أيضاً هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى سفير ميانمار على قيادته للمؤتمر قبل رئاسة هولندا.

وتعلن الهند تأييدها التام للبيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٢١. ولقد اضطلعت مجموعة الـ ٢١ مرة أخرى بدور نشط في المؤتمر من خلال عرض بيانات المجموعة وأيضاً من خلال تقديم مقترحات محددة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار خلال مضي المؤتمر قدماً في أعماله. وبطبيعة الحال، فإن هذا البيان يعزز البيان الذي أدلت به المجموعة سابقاً عن عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، والذي لا يزال يمثل، بالطبع، أولوية بالنسبة للمجموعة.

السيد الرئيس، اسمحو لي أن أتناول بشكل مقتضب للغاية الرسالة التي وزعتموها، وتضمنت انطباعاتكم عن المناقشات غير الرسمية التي دارت. ونحن نشكركم على تنظيم هذه المناقشات. ولقد كانت، بالطبع، مفيدة. وأتاححت للوفود، ولا سيما لتلك التي شاركت فيها بنشاط من الاستفادة من التبادل المثمر للآراء. ومع ذلك، يجدر بنا أن نشير إلى أن هذه المناقشات لم تكن ملزمة وقد جرت دون المساس بموقف الوفود في المؤتمر، ولم تكن لها، بطبيعة

الحال، علاقة بالمناقشات المنظمة والرسمية التي عقدها المؤتمر، ما لم يكن ذلك بقرار محدد اتخذته المؤتمر. ونود أيضاً الإشارة إلى أن النقاط التي أوردتموها في رسالتكم تعكس، بالطبع، تصوراتكم لما جرى في هذه المناقشات. ويمكن أن تكون هناك نقاط أخرى أيضاً، ولكننا نعتبرها غير ملزمة لنا أو لأي وفد آخر. ونود أيضاً التذكير بالفرصة التي أتيحت للمؤتمر لاتخاذ قرار لدى اعتماد معظم ما ورد في تقرير الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي، سفيرة فنلندا، بشأن عمل الفريق، والذي أنجز، بالطبع، في ظل رئاستكم، وكان، في اعتقادي، خطوة كبيرة إلى الأمام. ويشكل هذا في نظرنا الفهم المشترك للمؤتمر بشأن الكيفية التي نريد المضي بها قديماً في المستقبل. وبالطبع، فإن رسالتكم لن تكون سوى مساهمة أخرى لمواصلة المناقشات دون أن تكون ملزمة لأي وفد. وأود أن أشدد على هذه النقطة وأنا أتوجه إليكم بالشكر مرة أخرى على قيادتكم لهذا المؤتمر في هذه المحطة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، والنقطة التي أترتموها هي، بالطبع، نقطة وجهة لل غاية. والرسالة ليست ملزمة لأحد، حيث إنها مجرد اقتراحات. وأنا أؤكد ذلك. ولدى على القائمة زميل من نيجيريا. لك الكلمة، سيدي.

السيد غيمودو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد نيجيريا أن يشكركم على توليكم للرئاسة. لقد سعدنا بالعمل معكم، ونحن نقدر الطريقة التي أدرتم بها المناقشات في الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية. ونحن نتطلع إلى العمل معكم في المستقبل. لقد تعلمنا الكثير، وسوف تتولى نيجيريا هذه المهمة الحساسة مطلع العام المقبل، ومن ثم، فإن بعض تجاربنا ستوضع موضع التنفيذ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ممثل جمهورية كوريا يرغب في أخذ الكلمة. السيد آهن، لكم الكلمة.

السيد آهن يونغ - جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين لأعرب لكم عن خالص تقديري لما بذلتموه من جهود خلال سلسلة الجلسات غير الرسمية التي تناولت أربعة بنود أساسية في جدول الأعمال، فضلاً عن قضايا أخرى، لم نركز عليها كثيراً من قبل. وأعتقد أن بإمكاننا الآن، من خلال المناقشات التي أجريناها، تحقيق فهم أفضل لمضمون هذه القضايا ومواقف كل وفد، وسيشكل هذا أساساً هاماً للمفاوضات التي ستجري في المستقبل. ويرى وفد بلدي أن الطريقة التي صيغت بها المناقشات كانت مفيدة للغاية، وقد أثار الخبراء الذين دعوتهم المزيد من النقاط الرئيسية بشأن كل موضوع. وأعقب تدخل كل منهم مناقشات تفاعلية مع الوفود. وبغض النظر عن اتفاقنا أو عدم اتفاقنا مع وجهات نظرهم، فإن من الصحيح أن الحجج التي ساقوها قد أثارت مناقشات تفاعلية في المؤتمر. ويعيدنا ذلك إلى إحدى النقاط الواردة في البريد الإلكتروني الذي أرسلتموه إلينا بالأمس، والتي تتناول إمكانية تبادل المزيد من الآراء بصورة متعمقة بمشاركة خبراء علميين وتقنيين بشأن مواضيع محددة إذا وضعنا بشكل جيد جدولاً زمنياً للأنشطة في وقت مبكر في

مستههل الدورة السنوية. وسيكون من المفيد للغاية تخطيط مشاركة كل وفد مع خبراء من العواصم أو حتى من مجالات خارجية، مثل الأوساط الأكاديمية. وهذه الممارسة متجذرة في محافل أخرى، ولذلك فنحن لا نرى مانعاً في قبول هذا الاقتراح.

وفيما يتعلق بالنقاط الأخرى التي تتضمن النظر في إمكانية وضع عناصر معينة للمعاهدات، والتفاوض بشأن تدابير ملزمة سياسياً، فضلاً عن قرارات اللجنة الأولى التي تتطلب منا اتخاذ إجراءات أو إجراء مداولات في المؤتمر، فإنني أعتقد أن هذه المناقشات تجري حالياً في سياق المناقشات غير الرسمية المدرجة في إطار الجدول الزمني للأنشطة. ومع ذلك، يجدر بنا أن نشير إلى أنه لا يمكن إجراء المناقشات المتعلقة بجوانب محددة من المفاوضات بمعزل عن غيرها. وفي هذا السياق، فنحن نرى أن من الضروري إدراج هذه المداولات في المسار الذي ينظم فيه كل رئيس أو منسق أو رئيس مشارك المناقشات خلال الجلسات. وفي هذا الصدد، فإن التخطيط الذي وضعته الرئاسة الهولندية يشكل سابقة جيدة للرؤساء المقبلين. وفي الوقت نفسه، فقد رُفِعَ مستوى المعايير فيما يتعلق بالدور الذي يُتَوَقَّع أن يضطلع به الرئيس في المناقشات التي سنجرىها في المستقبل. ويحدونا أمل صادق في أن نتمكن مستقبلاً من الاستناد إلى مناقشاتنا هذه، والحفاظ على سريان روح المشاركة البناءة في هذه القاعة. وأخيراً، فإننا نتوقع من نيوزيلندا أن تقود، اعتباراً من الأسبوع المقبل، أعمال المؤتمر بطريقة مثالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة في هذا الجزء من الجلسة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنني أود رفع هذه الجلسة الرسمية والانتقال إلى جلسة غير رسمية، حيث سيتاح مرة أخرى المجال لمناقشة هذه الاقتراحات أو أمور أخرى، إذا كانت لكم الرغبة في ذلك. وأود أن أوجه انتباهكم إلى أن الجلسة العامة الرسمية القادمة ستعقد، على نحو ما ورد في الوثيقة CD/2021، يوم الثلاثاء ٢٥ آب/أغسطس على الساعة ١٠/٣٠ برئاسة نيوزيلندا. ونحن نتمنى لهم حظاً سعيداً ونتطلع إلى ذلك.

ورفعت هذه الجلسة، وأود الآن أن أعطي زملائنا التقنيين بعض الوقت للقيام بالترتيبات اللازمة. وأقترح استئناف عملنا في جلسة غير رسمية بعد خمس دقائق.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.